نحو ثقافة مضادة

محمد برادة

تبدو تاريخا بعيدا تلك السنة التي انعقد فيها اللقاء الثاني للادباء العرب في بلودان ، هنا على ارض الشام، منطلق الدعوة للوحدة العربية واحدى المحطات الاساسية في العبور الى التقدم والتغيير .

لقد كان ذلك اللقاء عام ١٩٥٦ ، مجسما لانطلاقة جديدة في ثقافتنا ، واكبت انطلاقة حركة التحرر العربي التي تصدت لقوى الاستعمار والامبريالية يوم اعلن عبد الناصر تأميم القناة ... وكان وفد مصر الى لقاء بلودان يضم ممثلين عن جيلين : جيل طه حسين التحديثي الليبرالي الذي اضطلع ببذر البذور وتقليب تربة ادبنا استنادا الى ما اكتسبه من ثقافة غربية انسانوية ، وجيل يوسف ادريس المراهن على ثورة تموز المناهضة للاقطاع والصهيونية والاستعمار . واحسبنا ما نزال نتذكر رد يوسف ادريس على المرحوم فؤاد الشايب عندما قال له : « اننا لسنا معصوبي الاعين » . منتقدا بذلك الطابع التجريدي لتحديد اشكالية الفرد والدولة ، ومؤكدا اقتناعه بان الالتحام قد تحقق في مصر بين الادباء والدولة من خلال سيرورة النضال ...

وكأننا اليوم بعد مضي ثلاث وعشرين سنة على ذلك اللقاء ، نونو اليه من مسافة زمنية مديدة ، نتيجة ما عشناه من تعثرات ونكسات وامال مجهضة . ولا يتعلق الامر بافتقارنا الى التفاؤلية وانما ، ونحن في تجويفة الجزر ، لا نستطيع ان نصغي بصدق الا لمن يجرؤ على اعادة النظر ، وعلى مساءلة الواقع الممعن في التشابك والتعقيد . وعندما يعيش المرء فترة انجلاء الاوهام يكون حديثه مكاشفا قاسيا موجعا او يستحيل الى قبض الريح ...

من موقع الطموح الى تفتيح العينين والوجدان والعقل على واقعنا الراهن ، يود اتحاد الكتاب المغرب ان يفضي اليكم بتصوراته لاشكالية الادب العربي امام التحديات المطروحة ، ولدور اتحاد الادباء الكتاب العرب في هذه المرحلة المتميزة .

تحديد الاشكالية :

هل يحق لنا القول بان الاشكالية التي طرحتها بدايات النهضة العربية الحديثة لا تزال مدرجة في طليعة الاهتمامات الحالية لان الاخفاق في تحقيقها هو مجرد تعثر او خطأ في اختيار السبل الموصلة والوسائل الناجعة ومن ثم ، فان نفس الاشكالية المتمثلة في بناء دولة حديثة قوية ، على غرار النموذج الاوروبي ، وكما اقتنع بضرورته محمد علي باشا ، هي التي تشكل حاليا التحدي الاساسي المطروح على الامة العربية ، لتجاوز التأخر والخروج من فلك الاقتصاد الاجنبي ؟

ان الذين يقولون بهذا الراي ، ورغم التعديلات التي يدخلونها للتمييز بين النهضة العربية الاولى وضرورة تدشين نهضة عربية ثانية ، قلما يقيسون عمق الفروق الطارئة على السياق الجديد عربيا وعالميا ... وكان ايمانهم الراسخ المسبق بضرورة استعادة الحضارة العربية لتألقها يدفعهم الى اخفاء التفاصيل في طي التأكيد على معاودة الانطلاقة لتحقيق الصورة المشرقة التي يرسمها وجدان متفائل وذاكرة مشتعلة بامجاد الماضي.

ان تحديد الاشكالية لا يمكن ان يكون اجرائيا الا بالتمييز بين المطلق والملموس، بين المشكلة المجردة المطروحة في كل زمان ، وبين الاشكالية المشخصة في قوة وطبقات ومجتمع ، والملتحمة بالاسئلة التي تطرحها الحياة اليومية وافاق التطور والصراع ، لذلك يتحتم على اي تحديد لاشكالية الامة العربية اليوم ، ان يستوعب مجموع الممارسات والمنجزات والاخفاقات على ضوء الاسئلة الملموسة التي يطرحها واقع موار بالتناقضات ، في سياق قومي وعالمي متداخل ، وعلى ضوء نتائج ونظريات وطموحات مستنفدة او مغيبة وراء اشكاليات مغلوطة .

واول ما يفصل بين اشكالية الامس واشكالية اليوم، كون سياق تجربة محمد علي ذهب الى غير رجعة وانقفل الباب امام كل محاولة لتحقيق النمو الراسمالي المتكافيء مع الغرب في اطار الاحتفاظ بالارادة الوطنية ... وكما يوضح ذلك الدارسون ، فان اليابان كانت اخر دولة تعبر بوابة التنمية الراسمالية « الناجحة » لان ظروف انطلاقة اليابان لن تتكرر ولان قانون « التنمية اللامتكافئة » ، غدا ملموسا واجرائيا ، يحتم على بلدان العالم الثالث ان تظل مشدودة الى المركز ، تابعة للراسمال وللامبريالية العالميين ، بدون ان تحقق نموا او تشيد مجتمعا متوازنا .

ولان الاستعمار الامبريالي فرض وجوده في مجتمعاتنا انطلاقا من البنيات الاقتصادية وما استتبع ذلك من تصنيفات اجتماعية فان التشكل الطبقي اتسم بظواهر معقدة ناجمة عن اقتباس طرائق التنمية الراسمالية بدون توافر مرتكزاتها الطبقية والفكرية ، فكانت التحولات هجينة متداخلة ، والايديولوجيات اخلاطا ملتبسة ،

والثقافة جديدة قديمة تتراوح بين التراثية الجامدة والحداثة الطلائعية المستوردة ، لكن هذه التبدلات الجوهرية الحادثة بعد منتصف القرن التاسع عشر ، لم تؤد الى اعادة النظر في الاشكالية المستقطبة للجهود السياسية والفكرية والايديولوجية ومن ثم ظلت مسألة بناء دولة قومية هي محور الاشكاليةالى حدود السبعينات من هذا القرن ، ولو انها ارتدت لبوسا متعدد الالوان يتستر بالطابع الاسلامي احيانا ، او بالطابع العروبي الاشتراكي احيانا اخرى . قد تختلف القوى الاجتماعية القائدة من بورجوازية زراعية صناعية او ريعية الى بورجوازية وطنية ليبرالية او بورجوازية صغيرة«ثورية» ولكن الاشكالية تظل واحدة في جوهرها لانها مأخوذة او مفروضة من النموذج الذي يطرح التكنولوجياوالتنموية وكأنها قدر لا مناص منه ويربط تحقيقها ببناء اجهزة قوية للدولة ، سواء كانت دولة رأسمالية ام دولة اشتراكية .

وطوال فترة الاستعمار ، ثم خلال حقبة الانتصارات الاولية لحركة التحرر العربي وبداية تبلور حواشي القومية العربية المناهضة للامبريالية والصهيونية ظل النفوذ الاجنبي منغرسا في مجتمعاتنا يقرض بالاسنان والانياب نسيج الوحدة ولبنات التشييد القومي ، ذلك ان بنيات الاقتصاد ، في شكلها الليبرالي المهيمن او في اعتمادها على اعادة التوزيع العقلي للفائض ، او في استثمارها للبترو ـ دولار ، لم تستطع ان تتخلص من التبعية ومن سيطرة الراسمال العالمي او ، في احسن الحالات ، من نموذج اشتراكية الدولة .

ونتيجة لذلك ، فان الاتفاق القومي المتحرر الذي نودي به في الستينات ، لم يتمكن من الاتساع والتجذر بسبب تلك البينات الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة في مجموع الوطن العربي الموروثة عن عهد الاستعمار والتجزئة والتي لم يمتد اليها النقد والممارسة ليقتلعاها وليعيدا تقليب التربة وقراءة الواقع الجديد المتولد عن الصراعات الوطنية والاجتماعية والطبقية ، وما كانلقوى الاستغلال الاجنبي وحلفائها الرجعيين والصهيونيين ان تغفل عن تفتيت مشاريع الوحدة والتحرر في المجتمعات العربية ، فأفضل وضع يتيح لها الاستمرار والاغتصاب هو الابقاء على الامة العربية مجزأة ، منغلقة على نفسها، منشغلة بمصالحها القطرية .

لكن هذا العامل الذي يشكل عنصرا ثابتا فيمنظومة التحدي ، لا يمكن اعتباره اساسيا وحاسما ، بل انالقوة الذاتية الكامنة في الجماهير العربية وفي امكاناتها هي القادرة ، متى فك عنها الحصار ، على أن تحقق التحرر وتشيد مجتمع الكفاية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ولعل هزيمة يونيو ١٩٦٧ اوضح مؤشر كشف الغطاء عن الواقع العربي المركب ، واظهر محدودية الطروحات الوحدوية والاشتراكية والثورية المطبوعة بالعاطفية والتبشيرية والمغرقة في التجريبية وسلطوية الصفوة الحاكمة ، الا انها لم تكنهزيمة انظمة فقط بل كانت أيضا هزيمة للجماهير العربية منالخليج الىالمحيط، الجماهير التي شلت ارادتها وطاقاتها لتستمر لعبة نظام الانظمة المجوفة الموجهة من اقليات محتكرة للسلطة والمال ، مراهنة على التبعية او على التكنولوجيا وبناء اجهزة دولة حديثة من نمط الدولة الرأسمالية او الدولة البروقراطية .

ان استمرار لعبة نظام الانظمة المتعارضة مظهريا، المتكاملة سياسيا ، واستمرار عواقب الهزيمة وانحسار مد حركة التحرر العربي ، لهو تأكيد على ان بداية اي تجاوز للانتكاس ، لا بد ان تنطلق من مراجعة نقدية متعمقة للاشكالية التي استقطبت جهود الامة العربية منذ منتصف القرن الماضي ، وكبلته باسار الدولنة والسلطوية واحادية الصوت والرأي ، وما نعانيه اليوم من انكفاءات قطرية ، وتخلف مضاعف واستيقاظ للطائفية العشائرية ، واستسلامات للمخططات الصهيونية والامبريالية ، واحتقار لحريات الانسان العربي .. انما هو اثبات قاطع لاخفاق السياسات المتبعة ولعجز القوى الاجتماعية القائدة حاليا عن بلورة المشروع القومي العربي الكفيل بتحرير الارض والانسان،وبتشييد وحدة الجماهير المنتجة ووحدة الصراع الديمقراطي الاشتراكي .

وامام الباب المسدود الذي انتهى اليه المشروع القومي العربي يتحتم علينا ان نعيد صياغة الاشكالية على ضوء مكونات الواقع المستجد وانطلاقا من نقدجذري للممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية والتصورات النظرية والمنهجية التي وجهتنا خلال هذه الحقبة المديدة .

ورغم اننا لا نزعم القدرة على انجاز هذه القراءة الجديدة للواقع العربي لاستخلاص التحديات وتجلية دور الادب في مواجهتها ، فاننا سنحاول ان نرسم خطاطة سريعة لاطار الاشكالية الجديدة مستفيدين مما انجزه بعض المفكرين والباحثين ، ومما اصبح يكون شبه قناعة لدى المثقفين والجماهير على السواء.

خطوات لبلورة الاشكالية المتصلة بالتحديات الراهنة:

١ ـ الافراغ الايديولوجي شرط اولي لاعادة قراءة الواقع :

افرز جسم المجتمعات العربية تيارات ايديولوجية رئيسية وفرعية متعددة ومتداخلة ، وهي ايديولوجيات تحجب الواقع وتغيبه وراء الشعارات او المقولات والتحليلات المستعارة او القائمة على المقايسة للتعبير عن الرؤيات التي تريد الفئات والطبقات ان تنظر بها الى الواقع ، واذا كانت الايديولوجيات الرئيسية تلخص عادة في :

القومية الاسلامية والقومية العربية واشتراكية

الدولة ، فان التيارات الفرعية كثيرة ، تضاف احيانا الى الاولى او تذكر كتوصيف موفق لتكوينات المواقف المتباينة من الواقع العربي . وهكذا تتكاثر الطروحات الايديولوجية الليبرالية والتنموية ، والبترودولارية ، والاقتصادية واليسارويـة ، والمتمركسة والطوبوية والتكنولوجية .. ومن ثم فان الاكتظاظ الايديولوجي يعيق الرؤية الواضحة ويوحي بركود الاشياء والعلائق، فيفقد الخطاب الايديولوجي وظيفته التعبوية لان ايلاء الاسبقية للنقد الايديولوجي بين مختلف المنظمات ، يؤدي الى الادلجة الارادوية المفرطة للواقع ويحيله الى سديم تنبهم فيه الرؤية وتضيع . وبالمقابل ، يسمح ذلك التضخم بتجميد الفعل السياسي الذي يتيح وحده ابراز الملموس وتغييره . وهذا وضع تحبذه الانظمة بالنظر الى انسداد الافق والحرص على استدامة التوازنات القائمة وتلافي كل ما من شأنه ان يدشن سيرورة تغيير داخل المجتمعات العربية تفجر تناقضاتها ، ولذلك فان الاتجاه نحو الواقع يستوجب عملية افراغ ايديولوجي عن طريق نقد تلك الايديولوجيات الحاجبة للواقع ، والفرق بين النقد الايديولوجي ونقد الايديولوجيا ، هو ان الاول يستبدل مصطلحا باخر ، ومشروعا قائما ببديل متصور وطرق ايديولوجيا باخر ، بينما يعتمد نقد الايديولوجيا على تظهير مدى تطابق الايديولوجيا مع مكونات الواقع ومع الممارسة الفعلية لمثلي تلك الايديولوجيا .

من هذا المنظور ، نستطيع ان نمارس نقد القومية العربية والقومية الاسلامية والاشتراكية القومية بالمقارنة بين منجزات هذه الاختيارات وبين ما يطرحه الواقع بالحاح ضمن شروط قومية وعالمية قابلة للتحديد .

ولا شك ان مختلف الانظمة العربية التي تتوزع داخلها هذه التيارات الايديولوجية منفصلة او متداخلة. تمتلك السلطة وتمارسها في اطار الجزر والمد القومي وبحسابات معينة مع الثورة الفلسطينية التي قامت لاختراق الجدران القطرية المسعفة مع استمرار التحدي الصهيوني ، الا ان جميع الانظمة تحرص قبل كل شيء، على حيازة السلطة ولو انها تعاين المأزق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ويأتي انسحاب النظام المصري من الجبهة العربية ليحفر ثلمة كبيرة لاسباب موضوعية تتصل بمكانة مصر التاريخية والاجتماعية والثقافية والستراتيجية ... لكن جوهر التحدي ، في جميع الحالات ، لن يحله انشاء دول حديثة قوية في الاقطار العربية ، لان التبعية الاقتصادية او راسمالية الدولة، لن تسمح بذلك ، وسيظل الاقتصاد العربي مهددا بالاخطار التي تتهدد الامبريالية ، او بسطحية التنمية التي تضمنها التكنولوجيا في افق راسمالية الدولة ما دامت الطريق اللاراسمالية للتنمية قد تكشفت عن سراب ..

هذا ما يجعلنا نميل الى نقل الاشكالية من المجتمع السياسي ـ الاقتصادي الى المجتمع المدني ، فلا يعود الامر يتعلق بايجاد اداة سياسية هي الدولة ، لتجسيد وحدة قومية قبلية ترمز اليها الامة ، بل تغدو المجتمعات العربية المتعددة في مكوناتها وخصوصياتها هي المنطلق لايجاد القوى الاجتماعية المنتجة القادرة على بناء وحدة قاعدية تحرر الدولة من تبعيتها ومن سلطويتها وعزلتها وتمكنها من رفع التحديات الخارجية والداخلية ، عندئذ يصبح اختراق الحصار ممكنا ، لان الاغلبية ستحرر من الوصاية والاستعباد والتهميش ، وستبدأ العودة الى الحضارة العربية الاسلامية كنموذج مغاير للحضارة الاوروبية الوافدة في سياق الاستعمار والمثاقفة ، وستستعيد الجدلية عناصرها الفاعلة ، وتنعتق الثقافة من الاستلاب والمحاكاة والاقتباس .

السلطة المضادة بداية لتصحيح الممارسة الديمقراطية

غير ان زحزحة الاشكالية من الدائرة السياسية الاقتصادية الى المجال الاجتماعي الحضاري الثقافي ، يستتبع خلخلة العلاقة بين القمة والسفح ، فلا تظل علاقة فوقية تصادر فيها الاقلية حقوق الاغلبية المنتجة وتمارس عليها حكما مطلقا ووصاية ابوية ، بل ان توسيع القواعد الاجتماعية باعتبارها فرس الرهان في عملية مواجهة التحديات ، يستلزم نقل السلطة اليها ، وهذا لا يمكن ان يتم عن طيب خاطر وبدافع من كرم ، وانما هو مرتبط باختيار واع واستراتيجي يتحالف فيه المثقفون الثوريون والعمال والفلاحون الفقراء وفئات الشعب المهمشة لايجاد سلطة مضادة تتبلور من خلال الممارسات النقابية والسياسية والثقافية والاجتماعية لهذه القوى المشار اليها ، وبذلك تكون ممارسة السلطة المضادة احياء عمليا للديمقراطية الموؤودة او الشكلية ، فيصبح الصراع ممكنا ، والطريق مفتوحا امام بلوغ الوحدة وارساء دعائم الاشتراكية واستعادة الوطن الفلسطيني.

ان شبكة الانظمة تبدو محكمة الحلقات ، مستكملة العدة لتجميع الجماهير ولجمها بواسطة اساليب تختلف في الشكل وتلتقي عند الهدف . وهكذا يصبح نظام الحزب الواحد او الجبهة الوطنية التابعة للحزب الحاكم او البرلمانية الشكلية او التيوقراطية اللدنية أو الشعوبية كلها وسائل لتنويم الشعب وتحويله الى ممثل طيع يلعق الهزيمة تلو الهزيمة ، ويصفق لولائم التصالح وتمرير اتفاقيات السلام المزعوم .

ومن هذه الزاوية تكون المراهنة على ايجاد سلطة مضادة هي السبيل لاقامة ديمقراطية فاعلة فامام السلطوية والدولنة وطغيان اللفظية واضفاء المشروعية على القمع يظل المجتمع المدني حيث الاغلبية المنتجة والمستغلة ، هو المجال الحيوي للنضال من اجل الديمقراطية انطلاقا من ممارسة فعلية لسلطة مضادة ولثقافة مضادة، وهذا هو التحدي الاكبر الذي يواجه امتنا العربية الان ، وهو

تحد يلقي على عاتق المثقفين والادباء مسؤوليات جسيمة سنحاول موضعتها في اطار التحديات العامة .

دور المثقفين والادباء العرب وعلاقتهم بالحقل الاجتماعي والايديولوجي :

يكتسب هذا الموضوع اهمية خاصة في سوسيولوجيا المجتمع العربي الحديث ، ورغم ان بعض الدراسات ازالت الكثير من حالات التقديس والتعظيم والالتباس المحيطة بعلائق المثقفين بمجتمعاتهم وتاريخهم ، فان المسالة تستحق اهتماما اكبر على صعيد اعادة تحديد الفعاليات والوظائف المنوطة بالمثقفين بترابط مع ممارسات تستمد اواليتها من صراعات المجتمع واشكالياته . وما يزيد في حيوية الموضوع ، هو ان دور المثقف والكاتب في مجتمعنا لا يمكن ان يقاس استنادا الى مكانة المثقفين في البنية الاجتماعية المحددة بشكل الانتاج . فمثل هذا التحليل على اهميته ، لا يجلي ميكانيزم الهيمنة ومنها هيمنة المثقفين التي لا يمكن ان يقاس حجمها .

لاجل ذلك فان وضعية المثقفين العرب داخل الحقل الاجتماعي والايديولوجي تستدعي تحديدا اعمق من قصر فاعلية معرفتهم على ضرورة ارتباطها بمصالح طبقات تتخذ من المثقفين معبرين عضويين عن ايديولوجيتها . ذلك ان تاريخ المثقفين في العالم ، كما أوضح بعض الدارسين ، هو تاريخ تمزقهم بين المهمة النوعية المتمثلة في اعطاء معنى للحياة وللمجتمع ، اي تحقيق التعالي في القيم والمعرفة ، وبين الحتمية التاريخية المتحدرة من بنيتهم التكوينية . هذا الصراع بين النوعي والتكويني هو الذي يخول للانتلجنسيا المحتكرة للمعرفة سلطة اجتماعية ايديولوجية ، بل ويضفي المشروعية على نزوعها الى السلطة للدفاع عن مصالحها كطبقة متميزة كما هو الشأن في اوروبا الشرقية حيث يقترب المثقفون بشقيهم التكنوقراطي والايديولوجي من استكمال استلام السلطة .

وفي عالمنا العربي ، تتغاير الاوضاع والبنيات وطرائق الانتاج والتعبيرات الايديولوجية ، وتتجاوز نماذج المثقفين العضويين المندمجين التكنوقراطيين على المستوى القومي والمستوى العالمي وطوائف المثقفين التقليديين اللاهوتيين ـ هذه الاخلاط من المثقفين ، وضمنهم الادباء ، تقدم صورة عن فسيفساء النسيج الاجتماعي الا ان التعمق في دراسة أوضاعها داخل البنية الاجتماعية القطرية أولا ، سيساعدنا على استخلاص الثقل الحقيقي للمثقفين العرب وعن آفاق تطورهم ، على المستوى القومي . لكنني لا اتردد في تقديم الفرضية الاتية وهي أن الدور النوعي Générique الذي اضطلع به المثقفون العرب منذ بداية القرن ، والمتمثل في تعميم معرفة متعدية للسياق الذي وجدت فيه ، باعتبارها معرفة كونية تخدم طبقة ما ، أو تخدم المجتمع باكمله (وخاصة المعرفة التيولوجية والمعرفة البورجوازية الانسانوية) انما هو دور محدود الفاعلية لافتقاره الى الانطلاق من الشروط التاريخية لتحديد الدور النوعي وليس العكس كما حدث في تاريخ ثقافتنا الحديثة نتيجة للاستلاب تجاه الماضي أو تجاه حاضر « الاخرين » المتقدمين .

ان الانتلجنسيا لا تستطيع أن توجد متحررة من جميع الروابط باعتبارها حاملة لمعرفة مستقلة عن كل مصلحة اجتماعية متحيزة لرؤية ايديولوجية . ولكن الانتلجنسيا العربية تفرط بدورها وبفعاليتها عندما تتعامى عن الشروط التكوينية لمجتمعها . وعن الامكانات المتنامية وسط الجماهير ، لتأسر نفسها في شرنقة الانظمة أو في صالونات الطبقات المتبرجزة الذيلية المراهنة على الطريق الامبريالية السائرة الى الانحدار . بدلا من ذلك ، وبدلا من الاقتصار على ترديد الشعارات أو انتظار نتائج الثورة القائمة على عبادة الشخصية ، يكون البدء بقراءة الواقع العربي ، بداية للاضطلاع بدور الاسهام في بلورة رؤية جديدة للجماهير العربية الطامحة الى الوحدة والديمقراطية واشتراكية المنتجين بالايدي والاقلام والفكر ـ وهو دور هام وصعب ، لان التموضع داخل البنية الاجتماعية والانحياز للمقهورين المستغلين المهمشين رغم ارادتهم ، أو للمستفيدين المتحصنين داخل الامتيازات هو ما سيفتح افقا ثوريا أمام الجماهير ، أو سيدعم وضعا سائرا الى الانحدار والهزائم .

ودور الادب العربي أمام هذه التحديات ، هو دور متميز بالضرورة ، لا لان الادباء منحوتون من معدن اخر ، أو لانهم ينتجون ما هو متعال بطبيعته عن الاني المتصرم ، وانما لان الادب كجزء من الايديولوجيا لا يكتسب شرعيته الا من خلال الجراة ، على وضعها موضع التساؤل عن طريق التقاط ما تهمله المصطلحات والمقولات ، وتجسيد ما ينبت على تخوم الثوابت والمتغيرات وما يرصد بالعين المجردة وبالنبضة المفاجئة وبالشك المتيقن . هكذا انتج ادباء عرب معاصرون قصائد وقصصا وروايات ومسرحيات اخترقت حدود الايديولوجيات واخترقت قوانين شرطة الاستتيقا ، ولوائح ممنوعات جمارك الانظمة ، لانها كانت تعبيرا تلقائيا عن وضعية الانسان العربي المهزوم رغم ارادته ، وكانت تعبيرا عن تحولاته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ، فكان هذا النوع من الادب تدشينا على مستوى الرمز ، للوحدة العربية الممكنة المنطلقة من واقع متغاير متناقض يبحث عن أفق عملي يتيح له التجسد والحياة خارج الكلمات .

وبدون تمحل أو اصطناع للمصطلحات النقدية الدقيقة ، اقول بأن الادب المتحدي الذي رفض التعاقد والتبادل والمعادلات وجميع التسويات السائدة واعتمد

منطقا يتموضع خارج الشروط التي يراد لها بالتزييف أن تكون موضوعية ومتحكمة في ميزان القوى . ومن هـذا الانتاج الادبي القليل المضيء في حقل ثقافتنا نستطيع أن نقترض روح التحدي لمواجهة التحديات المطروحةعلى المجتمعات العربية . التحدي بمعنى عدم الاقرار بالامر الواقع واعلان العصيان في وجه من يحجمون الطاقـات العربية وتتناسل كلماتهم لتبرير الهزائم والتحدي ، سواء بالنسبة النموذج الامبريالي أو النمـوذج البيروقراطـي التكنولوجي ، وسواء للصهيونية العنصريـة أو للانظمـة الاستغلالية ، التحدي هو الرهان على الوعي الممكن المحايز من صلب الجماهير المبعدة أو المكبلة ، لتجاوز الواقـع القائم الذي يطمس حقيقة البعد القومي المتوقف انجازه على تحرير ارادة الشعب العربي .

واذا كنا نقر بأن الادباء العرب هم جزء من هـذه الامة وان لهم مسؤولية أساسية فيبلورة وعيها بالتحديات المتهددة لكياناتها ولثقافتها وحضارتها ، فان الطريـق تغدو واضحة ما دمنا قادرين على قراءة الواقع الملموس وعلى قراءة الطروحات الايديولوجيةوالممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية . ومثل هذه القراءة ، مهما اختلفت المناهج ، تنتهي الى معاينة النكوص والاحباط والتحايـل على تسمية الاشياء بأسمائها وانفصال الانظمة والقـوى المستفيدة ، عن الجماهير المستعبدة المهمشة .

هل واجب الادباء العرب هو ان يستمروا فيالحفاظ على مؤسسة اتحاد الادباء والكتاب كمـا انشئت منـذ عشرين سنة ، صورة مصغرة عن تناقضات المجتمعـات العربية ، ومجالا يعكس التبعية للانظمة بدعوى اننا جزء من هذا الواقع الذي لا يرتفع ؟ أم ان عمق المشكل يتعدى التفرقة السطحية بين الاتحادات الرسمية وغير الرسمية، الى وضع جميع الادباء العرب أمام مسؤولياتهم ليغيروا ممارساتهم وليستعيدوا سلطة أقلامهم من خلال التوجه الى الجماهير صاحبة المصلحة في تغيير واقع الاستسـلام والقمع والوصاية والتدجين ؟

ان الادباء مطالبون بأن تكون لهم اختيارات سياسية وايديولوجية ، ولكن مسؤوليتهم الثقافية تحتم عليهم بأن يراهنوا على التاريخ الذي تصنعه الجماهير لا على الاقليات المصادرة لحرية الجماهير ... والكتابة الباقية هي التي لا تمدح ولا تتملق ، لا الحكام ولا الجماهير ، بل تعمـق الوجود والوعي وتبدع بحرية ومسؤولية لتفتح آفـاق التجاوز وتنتقد العلائق وتدعم الجديد .

من هذا المنظور ، نسجل بأسف ان الفتـرة التي عاشها اتحاد أدباء الكتاب العـرب منذ مـوت يوسـف السباعي لم تشهد تغييرا في العمق من شأنه أن يؤسس مرتكزات جديدة لاتحادنا تعيد له ديناميته وحضوره في الساحة الثقافية وتجعل منه منبرا للصراع الفكري والفني في اطار ديمقراطي وحدوي .

بعبارة أخرى فان اتحاد الادباء العرب بدلا من أن يستبق الخطى الى تجسيد الوحدة القائمة على تعـدد الاصوات والاراء وعلى اعتبار الخصوصيات وتوفير اطار جدلي لتفاعلها من خلال اعطاء الاسبقية لمجسدات التحقق الثقافي والفكري الطويل النفس ، ظل سجين الممارسات القديمة التي تعطي الاسبقية للواجب السياسي بمعنـاه السطحي أي اصدار بيانات التضامن والتأييد والادانـة والاعراض عن الدفاع عن حرية الفكر والتعبير والمعتقـد وعن النقد العميق وتوثيق الصلة بجماهيـر الشـباب والقراء ..

نحن جميعا كاتحادات قطرية ، مسؤولون عن هذا التعثر وعن هذه الحصيلة السلبية التي أشار اليها السيد الامين العام في تقريره الى المؤتمر . الا أن الصراحـة تلزمنا القول بأن في الامكان ابداع أكثر مما كان ، شريطة أن نبتعد عن التبرير وان نتفهم مهمة اتحادنا في العمق . وفي هذا الصدد علينا أن نجيب على أسئلة محددة : هل يشرف اتحاد أدباء العرب أن يظل صدى تابعا يقتفي خطى تسير في طريق مسدودة ؟ وهل يشرفه ان تكون مؤتمراته لقاءات ودية قائمة على المجاملة وتكرار التحليلات المبررة للاوضاع السائدة في حين ان المناقشات الجدية تدور في الشوارع والبيوت أو بين المثقفين والادباء العـرب المهاجرين اضطرارا من أوطانهم أو في قرارة نفوس مـن اختاروا المنفى الداخلي ؟

بالاجابة على مثل هذه الاسئلة تتضح الاشكالية ، واذا ما قررنا أن نتجاوز الجمود والحسابات السياسية على طريقة أصحاب دكاكين البقالة فان كـل المعضـلات القانونية وغير القانونية يمكن التغلب عليها نشدانا لما يضمن الفعالية والحضور المشع لاتحاد الادباء العرب .

ايها الاصدقاء ! لنجعل من المؤتمر الثاني عشر بداية لبلورة الثقافة المضادة ، ثقافة الجماهير المنتجة التـي تسعى بدورها الى تحقيق سلطة مضادة لحكم الاقليـات، تحررها من الوصاية والانتظارية وتجميد مسيرة التقدم. لنناضل من أجل أن يقرأ الكتاب العربي في مجموع أقطار الوطن بدون أن تتدخل رقابة الانظمـة لقطـع شرايين الكلمات الباحثة عن موقعها الحق في قلوب الجماهير .. لنتعهد بتحمل مسؤوليتنا في مواجهة التحديات المتمثلة أساسا في الدفاع عن الديمقراطية التي لا تلغي المواطن لحساب مصلحة النظام ، ولا تلغي الكلمـات والاصـوات الصادقة لصالح جوقة الانشاد والترديد . ونحـن نعلم، في النهاية ، ان الادب ليس بديلا عن كفاح الجماهير ولكنه يكون جزءا منها حين يمارس سلطته الحقيقية ، سلطة النقد وتعميق الرؤية ومواكبة الصراع ضـد الرجعيـة والطائفية وضد السلطوية ومصـادرة الحـرية وضـد الصهيونية وقوى الاستغلال والامبريالية . هكذا الادب : كليا ، متمردا رائدا أو لا يكون .